كتفويض لمكانة المحكمة . كذلك توضح خلال هذه الاستشارات ، ان لا خطر بعد صدور هذا القرار ، على المستوطنات الاخرى في الضفة الغربية . وقد دعم هذا الرأي ما ورد في اقوال القضاة من انه بالامكان وضع اليد على الاراضي واقامة المستوطنات فيها ، في حال اصدار امر بذلك من مسؤولين كبار في الجيش ، لدوافع امنية . « كما ان القرار لا يمس مشاريع الاستيطان في الضفة ، ويعتبر في النهاية اهانة ، اكثر منه مساسا فعليا بمكانة الحكومة في مجال الاستيطان » (المصدر نفسه ، ص ٤ ــ ٥) .

رغم هذا الاعلان الرسمي حول ضرورة احترام قرار المحكمة وتنفيذه ، انقسم اعضاء الحكومة الاسرائيلية بين مؤيد لتنفيذ القرار بصورة تامة ، وبين من يؤيد تنفيذه بشكل جزئي او ايجاد وسيلة ما لتجاوزه وابقاء المستوطنين من اعضاء غوش ايمونيم في مكانهم . وقد ترأس المجموعة الاولى وزير الدفاع عيزر وايزمان معلنا انه « يعارض كل محاولة لتجاوز قرار المحكمة في شأن اخلاء مستوطنة ايلون موريه ، على غرار اصدار قانون ذي مفعول رجعي ، او اقامة معسكر للجيش في جزء من المستوطنة . رغم ذلك فقد اعرب وايزمان عن استعداده لايجاد مكان ملائم لنقل المستوطنة » (يديعوت احرونوت ، ٢٥/١٠/٧٩) .

اما المجموعة الثانية فقد تزعمها وزير الزراعة اريئيل شارون الذي هدد ارلا بالاستقالة في حال اخلاء هذه المستوطنة (دافار ، ٢٤/١٠/٧٩) ، ثم عاد وهدد بتحريض اعضاء غوش ايمونيم باستخدام القوة في حال إخلائهم ، قائلا : « اخشى ان يستخدم اليهود المدافع ضد اليهود » . (ر.ا.ا. ، العدد ١٩٠٧ ، ٢ و٣/١١/٧٩ ، ص ٣) . ويتبين من خلال تصريحات شارون ان « هدفه الاساسي من وراء اظهار هذه المعارضة هو دفع الحكومة نحو اتخاذ قرار بصدد انشاء عدد كبير من المستوطنات في السامرة ، واصدار قانون يمنع مستقبلا تدخل محكمة العدل العليا في شؤون الاستيطان في المناطق (دافار ، ٢٤/١٠/٧٩) . وقد شرح شارون موقفه هذا فيما بعد قائلا : « ان حق العيش في ارض ــ اسرائيل ، لا يمكن ان تمنحه المحكمة ، وليس لها الحق في منعه ... ان هدفنا هو وجود شعب اسرائيل في ارض ــ اسرائيل ، والقانون هو احد الوسائل الاساسية التي تمكن هذا الوجود ، وهو ليس هدفا في حد ذاته ...

« ان قرار اقامة ايلون موريه هو قرار حكومة اسرائيل ، وقد اتخذ بعد مناقشات اساسية وطويلة ... لذلك فمشكلة المستوطنة هي مشكلة الحكومة ، وليس مشكلة السكان هناك . وكل محاولة لالقاء المسؤولية على عاتق المستوطنين ، لا تعتبر سوى تهرب الحكومة من مسؤوليتها . فالمسألة لا تتعلق بايلون موريه فقط ، بل ان جميع المستوطنات القائمة والتي ستقوم مستقبلا في [الضفة الغربية] وغور الاردن ، هي على كفة الميزان ... ونواجه خطراً شديداً ... على الحكومة ان تجد له حلا واسعا وشاملا (من مقابلة مع شارون ، معاريف ، ٢٦/١٠/٧٩) . والحل ، في نظر شارون ، يكمن في « سلسلة من الاجراءات التي ينبغي اتخاذها فورا دون تأخير : عملية تشريع [اصدار قانون] سريعة بالنسبة للمستقبل ، لئلا تتكرر مشاكل كهذه ، فالاستيطان هو عملية سياسية ، ولا يمكن ان يخضع لقرار المحكمة . وينبغي المصادقة فورا على خطة استيطانية واسعة وشاملة للسنة المقبلة . وتخصيص موارد مالية كبيرة لتنفيذها . هذا هو [الحل] الشامل وليس فقط حلا لمشكلة ايلون موريه ... اريد الا يكون قرار المحكمة حجر الزاوية لاخلاء المستوطنات ، بل على العكس : ان يكون حافزاً على توسيع الاستيطان بحجم لم نعرفه حتى الان . وينبغي ايجاد وسيلة قانونية ، لتحرر المحكمة من واجب اتخاذ قرارات سياسية » (المصدر نفسه) .

ويلاحظ ان موقف شارون هذا يلقى تأييدا واسعا بين اعضاء حركة غوش ايمونيم ، الذين بادروا الى المطالبة « باحداث تغييرات في القانون ، تمكن من تنفيذ عملية استيطان واسعة ليس على اساس مبدأ الاستيلاء على الارض لاغراض امنية . وفي اطار هذه التغييرات يتم ايجاد حل لمشكلة ايلون موريه » (هآرتس ، ٢٨/١٠/٧٩) . وقد اجرى اعضاء هذه الحركة عدة لقاءات مع وزراء ونواب من حزب المفدال وحركة حيروت ، للبحث في قضية ايلون موريه ، مطالبين بالمبادرة الى اصدار قانون جديد يمكن المستوطنة من البقاء في مكانها . ويبدو ان رأيهم هذا قد لاقى تأييدا بين المتدينين واعضاء حيروت ، الا ان الحسابات الائتلافية داخل الحكومة ، والخوف من انسحاب الحركة الديمقراطية ، قد حالا دون تبني هذا الرأي علنا ، في الوقت الحاضر على الاقل (هآرتس ، ٢٥/١٠/٧٩) .